

Distr.: General
30 June 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

(ب) نبذ اللجوء إلى القوة لفرض حلول

للخلافات؛

(ج) احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال،

وفقا لما هو منصوص عليه في القرار (1) AHG/Res.16 الذي اعتمد في القاهرة في عام ١٩٦٤، وفي هذا الصدد، تعيين الحدود المذكورة استنادا إلى المعاهدات ذات الصلة المبرمة في حقبة الاستعمار والقانون الدولي الساري في هذا المجال، باللجوء، لهذا الغرض، إلى وسائل تقنية لترسيم الحدود، واللجوء إلى آلية مناسبة للتحكيم كلما كانت هناك أي خلافات.

٣ - ويلزم الاتفاق الطرفين بأن يتوقفا فورا عن القتال وينص على أن يتوقفا، بدءا من توقيع الاتفاق، عن شن أي هجمات جوية أو برية. وأكد الطرفان أيضا من جديد قبولهما الاتفاق الإطارى وطرائق تنفيذه اللذين وضعتهما منظمة الوحدة الأفريقية.

٤ - وبموجب الاتفاق، دعا الطرفان الأمم المتحدة إلى أن تنشئ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، عملية لحفظ السلام تساعد في تنفيذ الاتفاق وأكد أنهما سيكفلان حرية التنقل والحركة اللازمة لبعثة حفظ السلام ومعداتها عبر أراضيها واحترام أفرادها ومنشآتها ومعداتها.

١ - في تقريرى المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/530)، أبلغت مجلس الأمن أن المحادثات غير المباشرة بين إثيوبيا وإريتريا، التي أجريت تحت رئاسة وزير العدل الجزائري السيد أحمد أويحيى، المبعوث الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، قد استؤنفت في الجزائر في ٢٩ أيار/مايو. ويسرنى الآن أن أعلن أن هذه المحادثات قد كُلت بتوقيع وزيرى خارجية كلا البلدين في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اتفاق وقف القتال بين بلديهما، وذلك برعاية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد ساعد في إجراء هذه المحادثات كل من السيد رينو سيرى المبعوث الشخصي لرئاسة الاتحاد الأوروبي والسيد أنطوني ليك، ممثل رئيس الولايات المتحدة.

ثانيا - أحكام اتفاق وقف القتال

٢ - بموجب الاتفاق الذي عُمم في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2000/601)، التزم الطرفان بما يلي:

(أ) تسوية الأزمة الحالية وأي خلاف آخر بين البلدين بوسائل سلمية وقانونية طبقا للمبادئ الواردة في ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة؛

اللازمة لنشر بعثة حفظ السلام وعودة الإدارة المدنية والسكان.

٩ - ووفقا لهذا الاتفاق، تنتهي ولاية عملية حفظ السلام بانتهاء عملية تعيين وترسيم الحدود.

ثالثا - الملاحظات والتوصيات

١٠ - يمثل اتفاق وقف القتال الذي جرت المفاوضات بشأنه تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية ووقعه الطرفان في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الخطوة الأولى بل والهامة للغاية نحو إعادة إحلال السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وأرحب بهذا الاتفاق الذي طال انتظاره وأعرب عن ارتياحي لتوصل الطرفين إلى وقف المعارك المدمرة التي أودت بأرواح الكثيرين وخلفت دمارا هائلا.

١١ - وقد زاد الصراع الطويل من خطورة الآثار المدمرة التي خلفها الجفاف أصلا في البلدين. ويقدر أن هذه الحرب قد شردت في إثيوبيا وإريتريا ما لا يقل عن ١,٢ مليون شخص، نسبة النساء والأطفال والمسنين فيهم ٧٠ في المائة. ويعيش الكثيرون من المشردين داخليا في ظروف صعبة للغاية بدون مأوى أو مرافق صحية لائقة ولا يحصلون فيها على الطعام والشراب بصورة منتظمة. واضطر الآلاف من غيرهم إلى اللجوء عبر الحدود السودانية. وتضرر قرابة ١٠ ملايين إثيوبي وإريتري بسبب شح الأمطار لمدة ثلاث سنوات متتالية. وزادت الألغام الأرضية من تفاقم الحالة في عدد من المناطق المنكوبة بسبب الحرب ولا سيما منطقة التيغري في إثيوبيا والمنطقة المحيطة بمدينة بارانتو في إريتريا. لذا من الأساسي أن تستجيب جماعة المانحين بسخاء للنداء الذي دعت فيه الأمم المتحدة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى منطقة القرن الأفريقي.

١٢ - وآمل أن تنجح الجولة الثانية من المحادثات غير المباشرة المزمع عقدها قريبا برعاية منظمة الوحدة الأفريقية،

٥ - وبموجب هذا الاتفاق، تقدم إثيوبيا إلى بعثة حفظ السلام خطط إعادة نشر قواتها من المواقع التي سيطرت عليها بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن خاضعة للإدارة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. وستنتهي عملية إعادة النشر هذه، في غضون أسبوعين بعد نشر أفراد بعثة حفظ السلام، وستتولى البعثة التحقق من ذلك. أما إريتريا، فستبقي من جانبها قواتها على بُعد ٢٥ كيلومترا (مرمى المدفعية) من المواقع التي ستسحب منها القوات الإثيوبية. وستسمى هذه المنطقة الفاصلة "المنطقة الأمنية المؤقتة".

٦ - ويدعو الاتفاق أيضا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى إنشاء لجنة التنسيق العسكرية تتألف من ممثلين عن كلا الطرفين يرأسها رئيس بعثة حفظ السلام. وستمثل المهام المسندة إلى لجنة التنسيق العسكرية في تنسيق وتسوية المسائل المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة، لا سيما ما ينشأ من مسائل عسكرية أثناء مرحلة تنفيذ الاتفاق.

٧ - ويدعو الاتفاق بخاصة عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى أن تقوم بالمهام التالية:

(أ) رصد وقف القتال؛

(ب) رصد إعادة نشر القوات الإثيوبية؛

(ج) كفالة احترام الالتزامات الأمنية التي اتفق عليها الطرفان (المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه)؛

(د) مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة.

٨ - ويدعو الاتفاق أيضا مجلس الأمن إلى أن يتخذ "تدابير مناسبة". بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذا انتهك أحد الطرفين أو كلاهما التزامات كل منهما. وتتصل الأحكام الأخرى الواردة في الاتفاق بأنشطة بإزالة الألغام التي سيشرع فيها الطرفان في أسرع وقت ممكن، بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة وهيئة الظروف

في كل بلد على مدى الشهرين المقبلين، في انتظار إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وسيعمل فريق المراقبين العسكريين التابع للأمم المتحدة على نحو وثيق مع المراقبين العسكريين الذين ستنشرهم منظمة الوحدة الأفريقية، الذين سيحافظون على استقلاليته من حيث الهوية وسلسلة القيادة. وستمثل مهام المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الاتصال بالطرفين؛ وزيارة مركزي قيادة الأركان في أديس أبابا، وأسمرة، وفي الميدان؛ والتحقق من أي انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار؛ والإعداد لإنشاء لجنة التنسيق العسكرية المنصوص عليها في الاتفاق؛ والمساعدة على تخطيط العملية بكاملها وعلى إنشاء مقر متقدم لقيادتها. وسيعين عدد من المراقبين أيضا للعمل مع مركزي قيادة الأركان للطرفين على مستوى الفرق والأفواج.

١٧ - ومن أجل الإسراع بنشر المراقبين العسكريين، سيسحب بعضهم من بعثات لحفظ السلام تديرها الأمم المتحدة حاليا. وسيقود فريق المراقبين العسكريين التابع للأمم المتحدة ضابط عسكري أقدم وسيشمل هذا الفريق موظفين مدنيين عند اللزوم، بمن فيهم السياسيون والأفراد العاملون في مجال السوقيات وغيرهم. ومن المتوقع أن يقدم الطرفان لفريقي المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ما يلزم من المساعدة، والدعم والحماية أثناء أدائهم لواجباتهم.

١٨ - وستقدم إلى المجلس قريبا الآثار المالية المترتبة عن هذه الخطوات الأولية المبينة أعلاه.

١٩ - وأغتنم هذه الفرصة لأحيي من جديد الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية ولا سيما تلك التي بذلها رئيسها الحالي الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والتي أدت إلى التوصل إلى وقف القتال الذي طال انتظاره. وأتمنى

في مساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سلمي دائم للمسائل العالقة بما في ذلك تعيين الحدود وترسيمها. وأحث الطرفين على التعاون الكامل مع منظمة الوحدة الأفريقية في هذه الجهود.

١٣ - وفي الآن ذاته وعملا بالاتفاق، وجهت إلى حكومة إريتريا رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/612)، تطلب فيها أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق وقف القتال. وفي رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/627) وجهت الحكومة الإثيوبية إلى الأمم المتحدة طلبا مماثلا.

١٤ - ولتيسير تنفيذ اتفاق وقف القتال في أقرب وقت ممكن، أعتزم أن أوفد إلى المنطقة في القريب العاجل بعثة استطلاعية لتناقش مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين الطرائق التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها على تنفيذ الاتفاق. وفي ضوء النتائج التي ستتوصل إليها البعثة، ستقدم إلي توصيات بشأن وضع تصور للعمليات التي ستقوم بها بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأعتزم التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين بشأن هذه التوصيات ثم أقدم بعد ذلك مقترحاتي إلى مجلس الأمن بهذا الشأن في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٠.

١٥ - وأعتزم أيضا أن أوفد، بترامن مع البعثة الاستطلاعية، عددا مناسباً من ضباط الاتصال إلى كل عاصمة. وسيتصل هؤلاء الضباط بالطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية وسيساعدون في تخطيط عملية حفظ السلام التي ستنشرها الأمم المتحدة.

١٦ - ورهنا بإذن مجلس الأمن وموافقة الطرفين، سيتبع هؤلاء الضباط نشر فريق للمراقبين العسكريين في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. ومن المتوقع أن يتم نشر ما مجموعه ١٠٠ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة تدريجياً

كذلك للطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية كل النجاح في الانتهاء سريعا من المحادثات غير المباشرة وسأبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات الحاصلة في هذا الصدد. وعلى نحو ما طُلب إليّ في الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٩٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، أعتزم أن أقدم قريبا تقريرا شاملا عن تنفيذ ذلك القرار وعن الحالة الإنسانية في إريتريا وإثيوبيا.